تحرك عاجل

تخفيض مدة الحكم الصادر بحق العجمي إلى السجن 15 سنة

خفضت السلطات مدة الحكم الصادر بحق الشاعر القطري محمد العجمي إلى السجن 15 سنة، ويُذكر أن العجمي لا يزال قيد الاحتجاز منذ نوفمبر 2011 بتهمة ارتكاب جرائم على خلفية ما نظمه من قصائد. ويظهر أن العجمي قد أصبح سجين رأي، إذ أنه قد سُجن لا لشيء سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير عن الرأي.

بدأت جلسات استئناف الحكم الصادر بحق الشاعر **محمد العجمي** في يناير/ كانون الثاني 2013، وقامت محكمة الاستئناف في العاصمة القطرية، الدوحة، بتخفيض الحكم الصادر بحقه إلى السجن 15 سنة في 25 فبراير الجاري. وبحسب ما أفادت به تقارير إعلامية، فلم يصرح قاضي المحكمة بالسبب الكامن وراء تخفيض مدة الحكم. ومن المنتظر أن يقوم محمد العجمي بالتقدم باستئناف ضد الحكم الجديد أمام المحكمة العليا. ولا يزال الشاعر قيد الحبس الانفرادي في سجن الدوحة المركزي.

ولقد اعتُقل محمد العجمي (المعروف أيضاً باسم محمد ابن الذيب) على أيدي عناصر من أمن الدولة في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 بالعاصمة الدوحة، وأُسندت إليه تهمة "التحريض على الإطاحة بنظام الحكم" و"إهانة الأمير". ولقد سلم نفسه لأمن الدولة عندما تم استدعائه رسمياً، حيث أُلقي القبض عليه على الفور. ولقد احتُجز العجمي لأشهر بمعزل عن العالم الخارجي قبل أن يُسمح له بالزيارات العائلية فيما بعد.

وبحسب ما أفاد به مجموعة من الناشطين في دول الخليج، فلقد أسند الإدعاء العام التهم إلى العجمي على خلفية قصيدة نظمها في عام 2010 تضمنت توجيه النقد للأمير. بيد أن ذات الناشطين يعتقدون أن السبب الحقيقي وراء اعتقاله قد جاء على إثر قصيدة أخرى نظمها في عام 2011 عُرفت باسم "قصيدة الياسمين" والتي كتبها إبان موجة الاحتجاجات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2010. وتكيل القصيدة المذكورة النقد لدول الخليج إذ يقول فيها الشاعر ما نصه " كلنا تونس في وجه النخب القمعية".

ولقد شابت محاكمته التي بدأت في نوفمبر 2011 أمام المحكمة الجنائية بالدوحة الكثير من الخروقات والمخالفات، خاصة مع انعقاد جلسات المحكمة سراً. ورُغم أن محاميه قد اضطُر إلى الاكتفاء بإرسال مرافعة مكتوبة نيابة عن موكله بعد أن مُنع من حضور إحدى جلسات المحكمة. وفي 29 نوفمبر 2012، أصدرت ذات المحكمة حكماً بالسجن المؤبد بحق العجمي. ولم يُسمح لبعض المراقبين بدخول قاعة المحكمة، وحتى إن محمد العجمي نفسه لم يكن موجوداً أثناء النطق بالحكم.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية، أو الإنكليزية، أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- التعبير عن خشيتكم أنه وعلى الرغم من تخفيض مدة الحكم الصادر بسجنه بتاريخ 25 فبراير، فثمة احتمال بأن محمد العجمي قد سُجن لا لشيء سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير عن الرأي، وأنه يُعتبر بالتالي أحد سجناء الرأي على ما يظهر؛
- ودعوة السلطات القطرية إلى إخلاء سبيل محمد العجمي فوراً وبدون شروط، وإلغاء الحكم الصادر بحقه، إذا اتضح أن سبب سجنه هو ما ورد أعلاه.

يُرجى إرسال مناشداتكم قبل 8 إبريل/ نيسان 2013 إلى

وزير الداخلية
الشيخ عبد الله بن خالد آل ثاني
وزارة الداخلية
ص. ب. 920
الدوحة، دولة قطر
فاكس رقم: 4945 4444 974+
البريد الإلكتروني: info@moi.gov.qa
المخاطبة: معالي الوزير

أمير دولة قطر
صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
ص. ب. 923
الدوحة، دولة قطر
فاكس رقم: 1212 4436 974+
المخاطبة: صاحب السمو

ونسخ إلى:
النائب العام
الدكتور علي بن فطيس المرّي
ص. ب. 705
الدوحة، دولة قطر
فاكس رقم: 3211 4484 974+
المخاطبة: الدكتور علي بن فطيس المري

AMNESTY INTERNATIONAL

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين القطريين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث الثاني الذي يجري على التحرك العاجل رقم 12/319، ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.amnesty.org/en/library/info/mde22/002/2012 ، وكذلك:
http://www.amnesty.org/en/library/info/mde22/004/2012.

تحرك عاجل

تخفيض مدة الحكم الصادر بحق العجمي إلى السجن 15 سنة

معلومات إضافية

يُرجى الاطلاع أيضاً على بيان منظمة العفو الدولية الصادر في أعقاب صدور الحكم بسجن محمد العجمي بعنوان "قطر: حكم فاضح بالسجن مدى الحياة على شاعر الياسمين" (29 نوفمبر 2011)، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/qatar-outrageous-life-sentence-jasmine-poet-2012-11-29 .

وفي 8 يناير 2013، عبر مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن بواعث قلقه حيال مدى عدالة محاكمة العجمي، وخصوصاً مراعاة حقه في توكيل محامٍ.

وتخضع حرية التعبير في قطر لرقابة صارمة، وغالباً ما تمارس الصحافة رقابة ذاتية. ويتعرض الحق في حرية التعبير عن الرأي لمزيد من التهديد بسبب اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب، التي تجرّم أحكامها الأنشطة المشروعة. وقد انضمّت قطر إلى هذه الاتفاقية في مايو/أيار 2008.

إن الحق في حرية التعبير والتجمع مكفول بموجب القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي حالة جواز فرض قيود، يجب أن يكون ذلك لأغراض محددة، وهي حماية حقوق الآخرين وسمعتهم؛ وأن تكون القيود ضرورية ومتناسبة بشكل واضح، وألا تعرّض الحق نفسه للخطر. كما يتعين على الشخصيات العامة الذين يتولون السلطة أن يسمحوا بانتقادهم أكثر من الآخرين، وليس أقل منهم؛ وإن أية قوانين تنص على توفير حماية خاصة من النقد للشخصيات العامة، تعتبر غير متسقة مع احترام حرية التعبير عن الرأي.

الاسم: محمد العجمي (والمعروف أيضاً باسم محمد ابن الذيب)
الجنس: ذكر